منخل التشريعات .. ومهارة المحامين ...!!

بقلم : احمد طلعت

نشرت « الأهرام » فى الاسبوع الماضى حديثا للدكتور ميلاد حنا قال فيه : ان مصر تعيش حالة من عدم الانضباط فى كل ما يتعلق بالنمو العمرانى ، وأرجع اسباب ذلك إلى « منخل التشريعات .. ومهارة المحامين .. !! »

ونحن نوافق الصديق الدكتور ميلاد فيما يتعلق بعيوب التشريع ، لكننا نختلف معه حول (مهارة المحامين) ..

فلقد قلنا مرارا إن مصر قد عانت فى السنوات الأخيرة من كثرة التشريعات ، وتعددها ، حتى اصبحت فى احيان كثيرة تتضارب وتتعارض ، مما يدفع الحكومة الى ادخال تعديلات عليها قبل ان تمضى شهور على اصدارها ، مما يجعل المجتمع كله يدخل فى حلقة مفرغة من القانون ، وتعديل القانون ، وتعديل التعديل ، بحيث اصبح رجال القانون ، سواء من القضاة أو المحامين يعجزون عن ملاحقة التشريع او متابعة التعديلات التى تطرا عليه .

وقلنا - وكررنا كثيرا - ان التشريع له اصول وقواعد فى كل البلاد المتحضرة ، ولحسن الحظ كانت مصر من بين هذه البلاد حتى بداية عهد (الثورة المباركة) حيث صدر القانون المدنى الجديد ، وقانون انشاء مجلس الدولة ، والمجموعات الجنائية والتجارية ، بعد الغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية .

وكانت هذه القوانين تلقى كل عناية سواء فى اثناء دراسة مشاريعها ، او مناقشة موادها فى وزارة العدل ، او فى مجلسى النواب والشيوخ ، وكانت اللجان المكلفة بوضعها ودراستها تضم افضل الخبرات والكفايات القانونية ، وكانت المناقشات تاخذ الوقت الكافى لاخراج تشريعات تتمتع بالثبات والاستقرار والخلو - ما أمكن - من العيوب والثغرات .

ثم جاءت (الثورة المباركة) والتف حولها نفر من المنافقين واصحاب الضمائر المريضة ، فصوروا لرجال الحكم ان التشريع لا يحتاج إلا إلى ورقة وقلم ، وبضع ساعات يقضيها (المستشار) فى مكتبه لكى يخرج القانون (ثوريا) يحقق الاهداف (الاعلامية) المقصودة منه ، حتى وان احتاج الأمر بعد ذلك إلى تعديله مرة او عدة مرات .. !!

ولم يفطن هؤلاء (المستشارون الثوريون) إلى ان اول مبادىء التشريع هو الدراسة المتانية ثم الثبات والاستقرار ..

وتجاهل المستشارون - وجهل الحكام - المبدأ القانونى الاصيل الذى يقول (ان براءة مذنب افضل للمجتمع من ادانه برىء ..)

وكانت النتيجة ما رايناه من كثرة التشريع ، وكثرة التعديل ، وهو ما اسماه صديقنا الدكتور ميلاد (منخل التشريعات) لأنه من غير المقصود ان ينفرد شخص واحد بوضع القانون وان (يبصم) عليه اعضاء المجالس التشريعية بغير دراسة كافية ، او فسحة من الوقت ، ثم نتوقع من هذا القانون الا يمتلىء بالثغرات والعثرات ، حتى يصبح فى النهاية مجرد (منخل) تتسرب العدالة من بين خيوطه .. !!

واصبح هدف التشريع - فى عهد الثورة المباركة - مجرد (رد فعل) لمواجهة بعض مظاهر القصور ، مع ان فلسفة التشريع - فى اى بلد متحضر - هى ان يكون تصورا مستقبليا للنظام الذى يحكم حركة المجتمع .

لذلك وافقنا الصديق الدكتور ميلاد حنا فيما ذهب اليه من ان (منخل) التشريعات هو احد اسباب الفوضى فيما يتعلق بالنمو العمرانى ، اما خلافنا معه فيما يتعلق (بمهارة المحامين) فانه يرجع الى فكرة اساسية - لعل الدكتور ميلاد يوافقنا عليها - وهى ان (المهارة) مطلوبة فى كل اصحاب المهن - بل هى واجبة - يستوى فى ذلك المحامى والمهندس والطبيب .

فالمحامى مهمته هى سيادة القانون ، وهى - ببساطة - تتمثل فى القاعدة الاساسية التى تقول انه (لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص فى القانون) وهذه القاعدة رغم انها من القواعد الاساسية فى القانون ، فايضا (مادة) اساسية من مواد الدستور الحالى فى مصر ، وفى اى بلد متحضر .. فاذا اثبت المحامى ان القانون لا يتضمن (نصا) يجرم فعل موكله وحصل له على البراءة ، فان (مهارته) هذه لا يمكن ان تكون من اسباب الفوضى فى النمو العمرانى ، انما هى - فقط - دليل على قصور فى القانون ذاته ، وفيمن وضع القانون من باب اولى .

والمحامى - مهما كانت مهارته - ليس هو الذى يبرىء المتهم او يدينه ، لكنها المحكمة المختصة هى التى تصدر الاحكام ، فان كان ضمير المحكمة قد اقتنع ببراءة المتهم فانها تصدر حكم البراءة ، وليس هناك ما يضير المحامى إذا كان (ماهرا) فى إثبات براءة موكله .. !!

لذلك فاننا نطالب باعادة النظر فى سياسة التشريع من اساسها ، ونطالب بان يكون الهدف من اعادة النظر هو الوصول الى تشريعات مدروسة ومستقرة .